الأمم المتحدة

A/C.4/57/SR.22

الجمعية العامة
الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
25 May 2004
Arabic
Original: Russian

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثانية والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد ميتلاند .....(جنوب أفريقيا)

المحتويات

البند ٧٧ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-68869 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧٧ من جدول الأعمال: تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة (تابع) (A/57/207، A/57/318-A/57/314، A/57/421)

١ - **السيد يحي** (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة يشتمل على معلومات تؤكدها الوثائق بشأن ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، التي أصبحت تنفذ في الآونة الأخيرة تحت مسمّى مكافحة الإرهاب. وأضاف أن سلطات الاحتلال مدججة بأحدث الأسلحة، التي تزودها بها دولة عظمى أغمضت عينيها عن استخدام هذه الأسلحة ضد الفلسطينيين العزل، الذين يُضطرون لمحاربة الدبابات بالحجارة.

٢ - وقال إن إسرائيل التي تتجاهل إرادة المجتمع الدولي، ترفض الاعتراف بقراراته ومقرراته التي تدين ممارساتها في الأراضي المحتلة، ولا تنفذ أحكام اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية السكان المدنيين وقت الحرب. وأضاف أن إسرائيل هي البلد الوحيد في العالم الذي ينظر إليه مجلس الأمن باعتباره دولة احتلال. وهي البلد الوحيد الذي يرفض الاعتراف بقرارات مجلس الأمن. ومجلس الأمن، الذي يقف شاهدا على الاعتداءات العسكرية وسياسات إرهاب الدولة التي تنفذها إسرائيل، لا يفي بالتزاماته بسبب الموقف الذي يتخذه أحد أعضائه الدائمين، بينما يتعين أن تنفذ قرارات المجلس، وألا يكون تنفيذها على أساس انتقائي. وأضاف المتحدث أن امتناع إسرائيل عن تنفيذ قرارات المجلس يؤدي إلى تشويه سمعته كهيئة دولية، ويزعزع قدرته على كفالة تنفيذ أحكام الميثاق وصون السلم والأمن الدوليين. وأردف أن أعمال إسرائيل الشريرة الرامية إلى تدعيم مصالحها السياسية والاقتصادية تثير مشاعر اليأس واللاجدوى والغضب لدى سكان البلدان العربية والإسلامية.

٣ - وقال المتحدث إن الاحتلال الإسرائيلي هو أساس المشكلة. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي الضغط على قوات الاحتلال بغية إجبارها على الخروج من جميع المناطق المحتلة. وأردف أن خروج إسرائيل هو الطريق الوحيد المؤدي إلى السلام. فهو يتيح للفلسطينيين فرصة إقامة دولة على أرضهم. والجماهيرية العربية الليبية لا تطيق صبرا في انتظار ذلك اليوم، الذي يستطيع المجتمع الدولي فيه تنفيذ التزامه بإقامة السلام في هذه المنطقة التي لا يستهان بها.

٤ - **السيد تشودري** (بنغلاديش): قال إن تقارير اللجنة الخاصة تعكس بوضوح ما يترتب على السياسات والأفعال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من آثار مدمرة بالنسبة للسكان المدنيين. وتشهد أيضا على الانتهاكات الإسرائيلية الصارخة لحقوق الإنسان الخاصة بالفلسطينيين. ويشكل الاحتلال غير المشروع نفسه وبحكم طبيعته، انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان. وفي ظل هذه الظروف، تعتبر المقاومة التي يبديها الفلسطينيون رد فعل طبيعي جدا، لهم فيه حق مشروع. والأفعال الإسرائيلية الرامية إلى قمع هذه المقاومة تنافي جميع المعايير الإنسانية الدولية المعروفة. وهي أفعال اتخذت إسرائيل تدابير قانونية وإدارية لتعزيزها. ولا تترك سياسة تدمير المنازل لضحايا هذه الأعمال اللاإنسانية النابية أية وسيلة مشروعة تحميهم. فقوانين الاحتجاز القاسية، والإفراط في استخدام القوة بشكل انتقائي، وإنزال ضربات بأهداف منتقاة من بين منازل السكان الآمنين، واستخدام الفلسطينيين كدروع بشرية -

كلها أمثلة للانتهاكات الصارخة للقانون الدولي، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنطبق أحكامها على الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الجولان السورية.

٥ - وقال المتحدث إنه يتعين الاعتراف بأن مسألة الاحتلال الأجنبي يجب أن تتبوأ مكان الصدارة من أية مناقشة للقضية الفلسطينية. فإسرائيل لا تستطيع التنصل من الالتزامات الواقعة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة بوصفها دولة قائمة بالاحتلال. والمؤسف هو أن إسرائيل لا تقيم وزناً لاستمرار تجاهلها لالتزاماتها عند تطبيقها للإجراءات الوحشية بزعم كفالة الأمن - كما يتضح بجلاء في تقرير اللجنة الخاصة. ونتيجة لذلك، اتخذ حجم الحالة في الأراضي المحتلة، وهي مؤسفة في حد ذاتها، أبعاد كارثة إنسانية حقيقية. وقال المتحدث إن بنغلاديش تعرب مجددا عن تأييدها الكامل لنضال الشعب الفلسطيني المشروع. وأضاف أنه يتعين على اللجنة ألا تكف من جانبها، وكحد أدنى، عن تذكير إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، بالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة. وفي هذا الصدد، يتعين ألا تسمح الأطراف المتعاقدة السامية للاتفاقية بانتهاك أحكامها فيما يتعلق بتطبيقها على المدنيين الفلسطينيين.

٦ - **السيد الحبسي** (الإمارات العربية المتحدة): قال إن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس، والجولان السورية، وقطاع مزارع شبعا في لبنان، يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان وتهديدا خطيرا للأمن والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره. وأضاف أن إسرائيل تواصل انتهاك حق الفلسطينيين في الحياة - حيث قتل زهاء ٢ ٠٠٠ شخص، وجرح وأصيب عشرات الآلاف - مما ينافي جميع معايير القانون الإنساني الدولي، وأحكام الاتفاقيات الدولية، وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة. وتواصل إسرائيل سياسة العقاب الجماعي والإبعاد القسري، التي أدت إلى تدمير مئات المنازل، وإلى مقتل سكان عدد من هذه المنازل تحت أنقاضها أثناء ذلك. وتواصل قوات الاحتلال الإسرائيلية استخدام المدنيين الفلسطينيين وموظفي المنظمات الإنسانية الدولية كدروع بشرية؛ وتسارع بشكل تعسفي إلى اعتقال واحتجاز آلاف المدنيين، بما في ذلك الأطفال. وأدى تطبيق حظر التجوال وفرض القيود المشددة على تحركات السكان العزل، إلى حرمانهم من إمكانية تلبية احتياجاتهم الأساسية، وعلى وجه الخصوص عدم تمكنهم من الحصول على المساعدة الطبية؛ وألحق فرض الحصار بالاقتصاد الفلسطيني خسائر فادحة. ويستمر بناء وتوسيع المستوطنات، وتؤدي محاولات إسرائيل الرامية إلى تهويد مرتفعات الجولان السورية إلى أخطر الآثار فيما يتعلق بالهوية الثقافية والاجتماعية العربية.

٧ - وقال المتحدث إن الإمارات العربية المتحدة تؤكد تأييدها لنضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي من أجل تقرير المصير وإقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس الشريف. وأعرب عن قلق الإمارات العربية المتحدة العميق إزاء المصاعب التي تصطدم بها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، التي عانت لسنوات طوال من عجز الموارد المالية، وتعرض العاملين فيها للاضطهاد. وإذ تأخذ الإمارات العربية المتحدة ذلك في اعتبارها، تدعو المجتمع الدولي، وكذلك البلدان المانحة، إلى زيادة حجم مساهماتها والوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة بشكل كامل وفي الوقت المناسب. ويتعين أيضا تشديد الضغط على إسرائيل كي تنهي احتلالها لجميع الأراضي العربية المحتلة وتنفذ قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وتعطي الإمارات العربية المتحدة أهمية كبيرة لمساعدة الشعب الفلسطيني على تخطي آثار الأعمال العدوانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية. وفي هذا الصدد، قدمت الإمارات العربية المتحدة إلى الأونروا مبلغ ٢٧ مليون

دولار من دولارات الولايات المتحدة من أجل إعادة بناء مخيم اللاجئين في جنين، كما تشارك في تنفيذ مشاريع كثيرة أخرى.

٨ - **السيد صوفان** (لبنان): أعرب عن عظيم تقديره لعمل اللجنة، قائلا إن ممثليها لم يتمكنوا من زيارة الأراضي المحتلة ولو مرة واحدة، منذ تكوين اللجنة في عام ١٩٦٨، بسبب عدم سماح إسرائيل لهم بذلك. وقال إن الفترة التي يغطيها التقرير شهدت تصعيدا لممارسات إسرائيل الدامية. وأصبحت حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني تنتهك بصورة خطيرة عقب غزو قوات إسرائيل للأراضي المحتلة. وكذلك أصبحت الحالة الاقتصادية في الأراضي المحتلة سيئة للغاية. ويؤثر الاحتلال على جميع نواحي الحياة. وتردت الحالة في مجال حقوق الإنسان واشتدت معاناة الشعب الفلسطيني. وسارع الجيش الإسرائيلي إلى استخدام موظفي الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والمدنيين الفلسطينيين كدروع بشرية. وتطبق إسرائيل في الأراضي المحتلة ممارسات ''الكيل بمكيالين''. وتشن إسرائيل حربا تدميرية ضد الشعب الفلسطيني، وتسارع إلى الممارسات القمعية في الجولان السورية المحتلة. وهي ممارسات امتد تأثيرها إلى لبنان، بحكم احتلال إسرائيل لجزء كبير من أرضه. ولا تزال الألغام تكتشف في لبنان، ويتواصل احتجاز المعتقلين اللبنانيين في السجون الإسرائيلية بدون أي أساس قانوني، مما يشكل خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩.

٩ - ويضاف إلى خطورة الممارسات الإسرائيلية آثارها السلبية، التي تعوق تنفيذ القرارات المعترف بها من قبل الهيئة الدولية، وكذلك تنفيذ مبدأ ''الأرض مقابل السلام''. وقال المتحدث إن لبنان يؤيد جميع توصيات اللجنة الخاصة ويدعو إلى تنشيط الجهود الرامية إلى تحقيق السلام وتطبيق المبادرة السلمية العربية، بغية كفالة احترام حقوق الشعب الفلسطيني، ووقف إراقة الدماء، ووضع حد للعنف.

١٠ - **السيد محمد حسن فداي فرد** (إيران): قال إن الفترة التي يغطيها التقرير، والتي شابتها أسوأ اندلاعات العنف على امتداد تاريخ اللجنة الخاصة، تميزت بتصعيد لم يسبق له مثيل لعمليات غزو الجيش الإسرائيلي للمناطق التي تقع تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة. ونتج عن عمليات الغزو هذه قتل وجرح آلاف الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وأسفرت العمليات الإسرائيلية الواسعة النطاق في مخيم اللاجئين في جنين، التي أخذ الجنود الإسرائيليون أثناءها مواطنين عزل كرهائن واستخدموهم كدروع بشرية، عن عمليات تدمير مريعة ومعاناة قاسية للسكان. وقال المتحدث إن تدمير المنازل أدى في جنين ونابلس وحدهما إلى بقاء آلاف الأشخاص بدون سقوف تظلهم. ولم توقف سائقي البلدوزارات الإسرائيلية معرفتهم أن المنازل لا زالت مأهولة. وتعرضت لعمليات التفتيش مرافق كثيرة - طبية وتعليمية ودينية ومكاتب رسمية لهيئات السلطة الفلسطينية. أما العمليات العسكرية وفرض حظر التجوال والقيود الأخرى، لا سيما على أعمال ممثلي المنظمات الدولية والهيئات التابعة للأطراف المانحة، فعرّضت السكان لمعاناة فظيعة وصلت أبعادها حداً جعل منها أزمة إنسانية. وعلاوة على ذلك، وعلى امتداد العام بأكمله، لم تتوقف عمليات بناء المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية والجولان السورية المحتلة.

١١ - وقال المتحدث إن السبب الرئيسي للصراع هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي، الذي يجب وضع حد له. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي بأسره، وعلى الأمم المتحدة بصفة خاصة، تركيز أقصى اهتمام لهم على مهمة وقف الممارسات غير الإنسانية للنظام الإسرائيلي، والاهتمام بأمن السكان الفلسطينيين العزل في الأراضي المحتلة. وأردف أنه يتعين التوصل إلى وقف للعمليات الحربية وإلى تنفيذ اتفاقية جنيف الرابعة بشكل كامل. وقال إنه يتعين أن تتاح

لأعضاء اللجنة الخاصة إمكانية الوصول إلى الأراضي المحتلة بغية رصد الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والسكان العرب الآخرين في هذه الأراضي.

١٢ - **السيد تشون يون ريون** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية في الأراضي المحتلة والبلدان العربية الأخرى تقف شاهدا على موقف حكومة إسرائيل التخريبي تجاه مسألة ترسيخ السلام في الشرق الأوسط. وأضاف أن قصف المواطنين الآمنين العزل بالصواريخ بواسطة القوات النظامية للجيش وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس المنتخب للشعب الفلسطيني - لا يمكن وصفه سوى بإرهاب الدولة، الذي لا يمكن إيجاد أية مبررات له. وأردف أن مثل هذه الأعمال تشكل معوقات خطيرة في طريق السلام والأمن وتشكل انتهاكات صارخة لمعايير القانون الدولي. وسيظل السلام في الشرق الأوسط عزيز المنال ما دامت إسرائيل تواصل تنفيذ سياستها الإنسانية. غير أنه ما من قوة تستطيع منع انتصار العمل المشروع للشعب الفلسطيني. ولا يمكن السماح باستخدام القوة في العلاقات الدولية تحت أي ظرف من الظروف. ويتعين على إسرائيل أن تتخلى فورا عن ادعائها السافر بضرورة الرد بالمثل وأن تسحب جيوشها بدون شروط من الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما يتعين على إسرائيل وقف بناء وتوسيع المستوطنات، فضلا عن وقف ممارسات طرد السكان الفلسطينيين وتدمير البنى الأساسية وسلب الثروات الثقافية.

١٣ - وقال المتحدث إنه يتعين على مجلس الأمن الإسهام بقدر كبير في ترسيخ السلام في الشرق الأوسط، كي يتمكن بذلك من استرداد مصداقيته كهيئة غير منحازة. وأضاف أن الفلسطينيين وجميع الشعوب العربية، ممن يناضلون من أجل تمتعهم بحقوق الإنسان ونيلهم حق تقرير المصير، يدافعون عن عمل مشروع. وأعرب عن تأييد بلده الكامل لنضال الشعب الفلسطيني من أجل حقوقه، بما في ذلك حقه في إقامة دولة مستقلة عاصمتها القدس. وأضاف أنه يتعين على إسرائيل، تنفيذا لقرارات الأمم المتحدة وتحقيقا لمبدأ ''الأرض مقابل السلام''، سحب جيوشها من جميع الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان السورية المحتلة.

١٤ - **السيد العتيبي** (الكويت): قال إن إسرائيل كسابق عهدها تتجاهل قرارات الأمم المتحدة والاتفاقات الثنائية المبرمة مع السلطة الفلسطينية في إطار عملية السلام. وهي تواصل تأسيس مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات القائمة، وهدم منازل العرب، وفرض حظر التجوال وتقييد التحركات. وأضاف أن هذا كله يحدث أمام أعين المجتمع الدولي بأسره. وأعرب عن تساؤله عما إذا كانت إسرائيل فوق القانون، وعن أسفه لعدم نجاح المبادرات الطيبة لبعض البلدان في إثناء الحكومة الإسرائيلية عن سياستها التعسفية واتخاذ نهج حضاري. وأردف أن القضية الفلسطينية لا يمكن حلها سوى من خلال الحوار المباشر. وقال إنه لا بد من تشديد الضغط على إسرائيل كي توقف أعمالها العدوانية.

١٥ - **السيد موسامباتشيمي** (زامبيا): أعرب عن التقدير لحكومات مصر والأردن والجمهورية العربية السورية لتعاونها مع اللجنة الخاصة. وفيما يتعلق بحكومة إسرائيل، أعرب عن أسفه لأنها كسابق عهدها لا تسمح للجنة الخاصة بدخول الأراضي المحتلة. وعلاوة على ذلك، رفضت حكومة إسرائيل أيضا منح الإذن بالدخول إلى الأراضي المحتلة لبعثة تقصي الحقائق، التي كونت من أجل دراسة الحالة في الأراضي العربية المحتلة، وبخاصة في مخيم اللاجئين في جنين، وللبعثة التي كونتها لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثامنة والخمسين. وأعرب عن إدانة زامبيا لقتل الرعايا الإسرائيليين الذين لا ذنب لهم بواسطة الإرهابيين الانتحاريين، وإدانتها بنفس القدر لقتل الفلسطينيين الذين

لا ذنب لهم بواسطة قوات الدفاع الإسرائيلية، إذ لا يتولد عن العنف سوى العنف. وقال إن وفد زامبيا يدعو إسرائيل إلى وضع حد لسياسة الإبادة التي تمارسها بحق الفلسطينيين وممتلكاتهم. وقال إن السلام لن يتحقق في هذه المنطقة سوى من خلال حل مقبول للطرفين.

١٦ - **السيد لامبا** (ملاوي): أعرب عن موافقة وفد بلده على الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة، وعن أمله في أن تؤدي إلى تيسير إقامة سلام دائم في المنطقة. وقال إن الأمم المتحدة اتخذت قرارات كثيرة بشأن مسألة حماية حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، إلا أن القضية الفلسطينية تظل دون حل كسابق عهدها. ويتمثل أحد آثار هذه الحالة في التدفقات الهائلة للاجئين من الفلسطينيين وغيرهم من العرب إلى لبنان وسوريا والأردن، ومناطق العالم الأخرى. ويُلاحظ كذلك تفاقم مشاكل أخرى، كازدياد حدة الفقر وارتفاع معدلات البطالة وتدهور الأحوال الصحية. وعلاوة على ذلك، تؤدي القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى الحد من إمكانيات الوكالات الإنسانية فيما يتعلق بإيصال المساعدات وتقديم الخدمات لأشد الفئات حاجة. وأعرب عن أسف وفد ملاوي لمسألة تعرض مدينة رام الله، التي يوجد فيها مقر الإدارة الفلسطينية، إلى الحصار المستمر، وإلى إطلاق النار من قبل القوات المسلحة الإسرائيلية، ولعدم تمكُّن قائد الفلسطينيين من الحركة داخل الأراضي الفلسطينية والمشاركة في المؤتمرات الدولية الهامة، بما في ذلك ما يتعلق منها بتسوية الصراع في الشرق الأوسط.

١٧ - ومن جهة أخرى، يتعين على الشعب الفلسطيني إجراء استعراض جذري لاستراتيجيته من أجل الحصول على حق تقرير المصير، نظرا إلى أن قتل المواطنين الذين لا ذنب لهم لا يؤدي إلى الخروج من هذه الحالة، بل يؤدي إلى زيادة التوتر في المنطقة. وفيما يتصل بذلك، أعرب عن إلحاح ملاوي في دعوة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى إدانة أعمال العنف التي تنفذ في المنطقة، إدانة شديدة، وبغض النظر عن منفذيها. وقال إن ملاوي تدعو الطرفين إلى التحلي بضبط النفس، والتوصل بأسرع ما يمكن إلى تسوية للحالة، من أجل ترسيخ دعائم السلام والاستقرار في المنطقة بأكملها. وأضاف أن وفد ملاوي يعلن مجددا تأييده لجميع المقترحات الرامية إلى حل القضية الفلسطينية عن طريق الحوار.

١٨ - **السيد فيصل الزياني** (البحرين): قال إن تقرير اللجنة الخاصة يشهد على تردي الأوضاع في الأراضي المحتلة، ويشهد بصفة خاصة على خطورة تصعيد أعمال القمع الإسرائيلية وتأزم الحالة في مجال حقوق الإنسان. وأضاف أن الشهود الذين خاطبوا اللجنة الخاصة لفتوا الانتباه في إفاداتهم إلى المصير المأساوي للشعب الفلسطيني وخطورة الأوضاع الإنسانية والاقتصادية، التي تأزمت في الأراضي المحتلة، نتيجة لسياسة ضم الأراضي وبناء المستوطنات التي تمارسها إسرائيل، والتي تتعارض مع نطاق كامل من قرارات الأمم المتحدة، التي أُعلن فيها عن عدم مشروعية سياسة بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس، والتي تشكل عقبة كأداء في طريق السلام. وقال المتحدث إن مجلس الأمن أعلن أيضا عن عدم سريان قرار إسرائيل المتعلق بتوسيع نطاق ولايتها القانونية وسلطتها الإدارية لتشمل الجولان السورية المحتلة.

١٩ - وقال المتحدث إن تقرير اللجنة الخاصة يشير إلى أن صعوبات شابت عملية إعداد التقرير، وأن هذه الصعوبات تتصل بعدم تمكن أعضاء اللجنة من التعرف على حالة سكان الأراضي المحتلة، وآراء الدولة القائمة بالاحتلال. ويشير التقرير إلى أن أعمال القمع الإسرائيلية كانت ذات طبيعة جزافية وخارجة عن السيطرة. فعلاوة على استخدام القوة المفرطة، وبخاصة استخدام الدبابات والمروحيات القتالية

والطائرات العسكرية، تواصل إسرائيل هدم المساكن وتخريب البُنى الأساسية للإنتاج الزراعي. وهي تواصل أيضا تطبيق ممارسات العقاب الجماعي ومحاصرة الأراضي. ويشير التقرير كذلك إلى أن إسرائيل تستخدم الدروع البشرية، كما تستخدم أيضا ممثلي الصليب الأحمر والهلال الأحمر لهذه الغاية. ويورد التقرير أمثلة عديدة للممارسات الإسرائيلية في منطقة الجولان السورية العربية، ويذكر على وجه الخصوص مثالا لمحاولة إسرائيل فرض سيطرتها الاقتصادية على إحدى قرى الجولان المحتلة – من خلال إجبارها على عرض منتجاتها في الأسواق الإسرائيلية، والاعتماد بذلك على الشركات الإسرائيلية. ويشير التقرير إلى ممارسات بناء المستوطنات، والتوسع الإقليمي، واستغلال الموارد الطبيعية، والقضاء على الموروث الحضاري العربي.

٢٠ – وقال المتحدث إن توجهات السلم العالمي تعكس وجود خيارات استراتيجية. إذ أكد رؤساء الدول والحكومات، في الإعلان بشأن الألفية، ضرورة إقامة سلام عادل وراسخ في جميع أنحاء العالم. كما أشاروا بصفة خاصة إلى حق الشعوب الرازحة تحت الاحتلال الأجنبي في تقرير مصيرها. ومع أخذ هذه المسألة في الاعتبار، يصبح من الضروري تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشكل كامل بغية تحقيق السلام العادل والشامل. ولا يمكن وضع حد لمعاناة الشعب الفلسطيني، إلا إذا أُنهي الاحتلال الإسرائيلي، وأوقفت الأعمال الإسرائيلية المتعلقة ببناء المستوطنات.

٢١ – **السيد حسن** (السودان): قال إن اللجنة الخاصة هي الهيئة الوحيدة التي تمارس بشكل موضوعي عمليات رصد وتسجيل للجرائم التي ترتكب بشكل يومي بحق المدنيين العزل. وأضاف إن تدني فعالية أعمال اللجنة الخاصة وتقليص دورها، سيؤديان لا محالة إلى المزيد من تصعيد العنف من جانب إسرائيل. وأردف أن اللجنة أسستها الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين، إلا أن إسرائيل رفضت التعاون معها منذ لحظة إنشائها. ومن ثم يتعين على اللجنة الخاصة العمل في ظل ظروف غاية في الصعوبة من أجل جمع المعلومات. وقال المتحدث إن الموقف الذي تتخذه إسرائيل يشكل مخالفة خطيرة للقانون الدولي.

٢٢ – وقال المتحدث إن العام الماضي شهد احتلالا عسكريا واسع النطاق وعمليات ''تطهير'' في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة. وأضاف أنه جرى تنفيذ حملات لم يسبق لها مثيل من حيث الحجم فيما يتعلق بتدمير المنازل وإطلاق النار بشكل مكثف. وهي ممارسات تهدف إلى طرد الفلسطينيين وغيرهم من العرب من الأرض التي ورثوها عن أسلافهم، وتحويلهم إلى لاجئين ومشردين. وقال المتحدث إن السودان يهيب بالمجتمع الدولي ألا يغمض عينيه عن مثل هذه الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية، وأن يضع حدا لهذه الأعمال الوحشية التي تشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي. وأضاف المتحدث أن ما يستعصي على الفهم، وما لا يجب السماح به في نفس الوقت، هو حقيقة انتهاك إسرائيل لـ ٢٩ قرارا من قرارات الأمم المتحدة، ثم لا يتخذ المجتمع الدولي التدابير المناسبة بشأن ذلك.

٢٣ – **السيد تييرنو سوو** (السنغال): قال إنه بالرغم من سعي المجتمع الدولي إلى تحقيق تسوية سياسية للأزمة من خلال المفاوضات، إلا أن مساعيه تصطدم كسابق عهدها بمعوقات جدية، مما يؤدي إلى استمرار الإحساس بالعجز والحنق واليأس. وأضاف أن جميع الإفادات، سواء كانت آتية من مؤسسات الأمم المتحدة، أو المنظمات الإنسانية، أو المنظمات غير الحكومية، تشهد على التدهور الخطير للحالة في مجال حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وأردف أن إسرائيل تواصل بناء المستوطنات والتوسع فيها، وتهويد القدس الشرقية، ومصادرة وتدمير ممتلكات الفلسطينيين، وتقييد حرية التنقل وحرية الصحافة، كما

صارت عمليات التعذيب واستخدام القوة أثناء التحقيقات، والاحتجاز لفترات طويلة بدون أكل، من الممارسات اليومية للسلطات الإسرائيلية.

٢٤ - وقال المتحدث إن الأراضي العربية تصادر أيضا ليس من أجل بناء المستوطنات الجديدة فحسب، بل ومن أجل تشييد الطرق التي تربط هذه المستوطنات فيما بينها ومع إسرائيل. ونتج عن ذلك أن أصبحت الأراضي المحتلة مقسمة إلى أجزاء صغيرة، مما يسهل السيطرة عليها بمساعدة الوسائل العسكرية. وفي الجولان السورية المحتلة، تواصل السلطات الإسرائيلية ضم الأراضي والسيطرة على الطرق المؤدية إلى موارد المياه لصالح المستوطنات.

٢٥ - وقال المتحدث إنه يتعين على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده وزيادة اقتناعه وإظهار المزيد من الحزم، من أجل تنشيط العملية السلمية. وأضاف أن السنغال تؤكد من جانبها الضرورة الملحة للتعجيل بالتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وكذلك تنفيذ اتفاقية جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩. وأعرب عن إلحاح وفد السنغال في دعوة أعضاء اللجنة الخاصة إلى إضفاء المزيد من النشاط على تفاعلهم مع العملية السلمية، وإلى تنفيذ مهمة هامة هي حماية حقوق الإنسان لسكان جميع الأراضي المحتلة، إلى أن يتحقق النصر لمبادئ السلم والعدالة والتضامن، من أجل مصلحة جميع بلدان المنطقة، بما في ذلك إسرائيل.

٢٦ - **السيد كنعان** (منظمة المؤتمر الإسلامي): قال إن إسرائيل تتجاهل رغبة المجتمع الدولي، وتتجاهل الصكوك الدولية في مجال حقوق الإنسان. إذ تواصل إسرائيل، وهي الدولة القائمة بالاحتلال، تطبيق سياستها المتعلقة باستخدام القوة المفرطة بدون تمييز ضد المدنيين الفلسطينيين، الذين يقاومون الاحتلال الإسرائيلي ويعملون على حماية حقوقهم الوطنية غير القابلة للتصرف. وتواصل إسرائيل اللجوء إلى التدابير والممارسات غير القانونية والقاسية فيما يتصل بالفلسطينيين، والتي تشتمل على مخالفة القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وتندرج تحت ذلك عمليات القتل الانتقائي ضد الفلسطينيين، وبناء وتوسيع المستوطنات بشكل غير قانوني، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، وتدمير المنازل والممتلكات، واقتلاع المزروعات، وإغلاق المعابر، وفرض حظر التجول في المدن والقرى الفلسطينية، واستغلال وسلب الموارد الطبيعية الفلسطينية، واحتجاز الآلاف من الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

٢٧ - وقال المتحدث إن قوات الاحتلال الإسرائيلية تستخدم بشكل منتظم الغاز المسيل للدموع، ليس من أجل تفريق التظاهرات فحسب، بل وكوسيلة لمعاقبة وتعذيب الشعب الفلسطيني. وأضاف أن صورة الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين، تستوفي أركان جريمة الفصل العنصري المحددة بموجب الاتفاقية الدولية المتعلقة بمنع هذه الجريمة والمعاقبة عليها. ولكي تعجل بعملية تهويد مدينة القدس بشكل مدبر، وتغيير وضعها القانوني وتركيبتها السكانية، قامت إسرائيل بالاستيلاء على المؤسسات الفلسطينية واحتلالها في القدس الشرقية المحتلة وتخومها، كما أغلقت عدة منظمات فلسطينية في القدس. وقال المتحدث إن هذه التدابير غير القانونية تشكل انتهاكا صارخا لنصوص وروح الاتفاقات المبرمة بين الطرفين في إطار العملية السلمية، التي تداوم إسرائيل على تعويقها بشكل مدبر.

٢٨ - وقال المتحدث إن منظمة المؤتمر الإسلامي تدعو دوماً إلى دعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي والتمتع بحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف. وواصلت المنظمة كذلك تأكيد دعمها لموقف حكومة لبنان فيما يتعلق بمطالبتها بالانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من أراضيها، وإطلاق سراح الرعايا

اللبنانيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية. وقال المتحدث إن المنظمة تؤكد مجددا أن السياسة الإسرائيلية المتعلقة بضم الأراضي وبناء المستوطنات بصورة غير مشروعة، وكذلك توسيع المستوطنات القائمة في الجولان السورية المحتلة، تشكل خرقا صارخا للقانون الدولي، ولاتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢٩ - وقال المتحدث إن السبب الرئيسي للصراع الحالي في المنطقة هو استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس، وللأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وأردف أن الاحتلال الأجنبي كان وسيظل من العناصر الأساسية لاستمرار الإرهاب، ما لم يتحقق إنهاؤه بشكل كامل.

٣٠ - **السيدة فيدا عبد الهادي ناصر** (المراقبة عن فلسطين): تحدثت ممارسة حق الرد، فقالت إن اللجنة الخاصة ما زالت قائمة برغم ما أعلنه ممثل إسرائيل في اليوم السابق. وأضافت أن ولاية اللجنة ستنتهي، حسبما تقرره الجمعية العامة، حينما ينتهي الاحتلال الإسرائيلي وانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان. وأردفت أن الوفد الفلسطيني ينتظر ذلك اليوم على أحرّ من الجمر. وفي غضون ذلك، تظل ادعاءات إسرائيل بشأن اللجنة ضربا من ضروب الإهانة. وقالت إن المعلومات الواردة في تقرير اللجنة تؤكد البلاغات الواردة من منظمات أخرى عديدة. سواء من داخل أو خارج منظومة الأمم المتحدة. وأضافت أن أفضل ما يؤكد هذه المعلومات بوضوح هو التعرف بشكل مباشر على الحالة الحقيقية في الميدان. وأنه يصعب تحقيق التوافق بين ما ذهب إليه ممثل إسرائيل من التأكيد بأن بلده يبذل قصارى جهده من أجل تقليل الأضرار التي تلحق بالسكان المدنيين إلى الحد الأدنى، وبين أعداد القتلى والجرحى. وعليه يكون التعليل الوحيد لموقف إسرائيل من هذه المسألة هو القناعة الراسخة لدى إسرائيل بتفوقها النوعي بشكل يبرر قمع الفلسطينيين.

٣١ - وقالت المتحدثة إنه يتعين النظر إلى الحالة القائمة من خلال منظور وجود احتلال إسرائيلي، هو أيضا مصدر جميع المصائب على امتداد فترة تفوق ٣٠ عاما. وأضافت أن الاحتلال يعتبر مسؤولا بدرجة كبيرة عن نشوء ظاهرة التفجيرات الانتحارية، التي يعتبر ظهورها من نتائج الاحتلال وليس أسبابه. وعلاوة على ذلك، أدانت السلطة الفلسطينية في أكثر من مناسبة، وبوضوح تام، تسلل الانتحاريين إلى إسرائيل، ومعربة عن أسفها لوقوع ضحايا وسط السكان المدنيين. ومع ذلك يتعين الفصل بين ما يفعله منفذو التفجيرات الانتحارية في إسرائيل والحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. فالمقاومة حق مشروع للشعوب المضطهدة، ولا يمكن الخلط بينها وبين الأعمال الإرهابية. وقالت المتحدثة إن إسرائيل لا تستطيع أن تبرر انتهاكاتها الصارخة للقانون الإنساني الدولي بردها إلى السعي وراء تدمير الهياكل الأساسية ''الإرهابية''. وأضافت أنه يجب أن يتعرض المشاركون في ارتكاب الجرائم الحربية للمساءلة.

٣٢ - **السيد فَلُوح** (الجمهورية العربية السورية): تحدث ممارسا حق الرد فلاحظ أن بيان ممثل إسرائيل الذي أدلى به في اليوم السابق كان مليئا بالمعلومات المغلوطة. وأعرب عن عدم اندهاشه لهجوم إسرائيل على اللجنة الخاصة؛ إذ أن إسرائيل لا تناسبها إلا الأشياء التي تخدم مصلحتها. لذا فقد امتنعت عن التعاون مع فريق تقصي الحقائق، الذي أنشأه مجلس الأمن بموجب قراره ١٤٠٥ (٢٠٠٢).

٣٣ - وقال المتحدث إن إسرائيل، التي تسمي جميع أشكال المقاومة على الجانب العربي ''إرهابا''، تمارس هي نفسها الإرهاب بنشاط لا مثيل له في العالم. ومع ذلك، يعلم الجميع أن إسرائيل هي التي بدأت بالهجوم على البلدان العربية في عام ١٩٦٧، وأنها ما زالت بعد مرور ٣٥ سنة تحتل أراضي هذه البلدان، وتقيم فيها مستوطناتها وتطرد منها سكانها العرب. وأضاف المتحدث أنه مضت على بدء العملية

السلمية في مدريد ١١ سنة حتى الآن، ولا تزال إسرائيل تواصل قتل الفلسطينيين وتعمل على إبادتهم. وأردف أنه من المفارقات الاستماع إلى تهجم إسرائيل على سكان وقادة بلدان المنطقة، في الوقت الذي يتعين فيه تقديم الكثيرين من قادة إسرائيل إلى المحاكمة بسبب ما ارتكبوه من جرائم حرب. وقال المتحدث إن المنطق الذي اتبعه المندوب الإسرائيلي في بيانه هو ذات المنطق الذي يحول دون تحقيق السلام حتى الآن. فوسيلة تحقيق السلام معروفة: وهي تنفيذ القرارات الدولية، وتطبيق مبدأ ''الأرض مقابل السلام''، وتنفيذ المبادرة السلمية العربية المعتمدة في آذار/مارس ٢٠٠٢، في بيروت.

٣٤ - **السيد ميكيل** (إسرائيل): تحدث ممارسا حق الرد فأعرب عن أسفه لما ورد في كثير من البيانات التي أدلي بها في جلستي الأمس واليوم من تحريف للحقائق. فكل متتبع لما يجري في العالم من أحداث، من خلال أية واحدة من وسائط الإعلام، يعلم الوضع الحقيقي للأشياء. وفيما يتعلق باللجنة الخاصة، فإن إسرائيل لن تتعاون معها. إذ لا تعرف إسرائيل حتى الآن هيئة أكثر تصميما حسبما تؤكده الأدلة على الوقوف ضد بلد ما. وقد أشار أحد المتحدثين، في جلسة عقدت في الماضي القريب، إلى أن الأمم المتحدة لا تتمتع بحظوة كبيرة لدى الرأي العام الدولي. ويعتبر وجود اللجنة واحدا من مسببات ما يحدث. وأردف أن إلغاءها سيتيح إمكانية توجيه الموارد المنفقة عليها إلى شيء نافع.

٣٥ - وقال المتحدث إن المراقبة عن فلسطين خلطت في بيانها بين الأسباب والنتائج. فقد جرى، في عام ١٩٩٣، في أوسلو، التوقيع على الاتفاقات، التي بدت فاعلة لبعض الوقت. ومنذ سنتين حاول رئيس وزراء إسرائيل، في لقاء جرى في واشنطن، التقدم خطوة أخرى، بتقديمه مقترحا يقضي، على وجه الخصوص، بإقامة دولة فلسطينية على جميع أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة تقريبا. وفضلت القيادة الفلسطينية الرد بعبارة ''لا''، وأطلقت حملة الإرهاب. وهنا يكمن السبب وراء الأحداث المحزنة التي شهدتها السنوات الأخيرة، والتي كان ثمنها حياة ٦٥٠ إسرائيليا.

٣٦ - وفيما يتعلق ببيان الممثل السوري، قال المتحدث إنه تجدر الإشارة إلى أن جيران إسرائيل قرروا، في عام ١٩٦٧، التخلص من الدولة العبرية، لكنها تمكنت من الصمود. وعندها جرى احتلال الجولان. ومنذ ذلك الحين، حاولت إسرائيل بجميع الوسائل التصالح مع الجمهورية العربية السورية. وعليه، قدم الرئيس الأمريكي كلنتون، في جنيف، مقترحا أعد بكامله بواسطة إسرائيل، إلى الرئيس السوري الراحل حافظ الأسد. إلا أن جميع هذه المقترحات قوبلت بالرفض ليأتي الممثل السوري ويؤكد الآن أن بلده ترغب في السلام. وبهذه المناسبة، توجد في دمشق عدة مقار لتنظيمات إرهابية فلسطينية تتمتع بدعم النظام السوري الكامل.

٣٧ - وقال المتحدث إنه نظرا إلى ورود ذكر لبنان في الجلسات، يتعين التذكير، كما يعلم الجميع وحسبما أكده الأمين العام بنفسه، بأن إسرائيل قد انسحبت بالكامل من أراضي لبنان. غير أن اللبنانيين والسوريين يواصلون إصرارهم على أن إسرائيل ما زالت موجودة هناك حتى الآن، بينما يدعمونهم هُم أنفسهم منظمة مثل ''حزب الله''، الذي يسعى دوما إلى الاصطدام بإسرائيل ويحاول جر حكومة بيروت إلى ذلك.

٣٨ - وقال المتحدث إن إسرائيل سعت على الدوام من أجل التوصل إلى السلام، وحققت في سبيل ذلك نجاحا: هو أنها تعيش في سلام مع اثنين من جيرانها وهما مصر والأردن. وأعرب عن أمل إسرائيل في أن تتوصل إلى السلام مع جيرانها الآخرين: وهم الجمهورية العربية السورية ولبنان والفلسطينيين. وأردف أنه يمكن تحقيق ذلك بالجلوس إلى

طاولة المفاوضات، وهو أمر لا يمكن أن تساعد فيه المناقشات اللامجدية واللجان غير النافعة.

٣٩ - **السيد صوفان** (لبنان): تحدث ممارسا حق الرد فأشار إلى أن إسرائيل لا تملك الحق في التهجم على اللجنة الخاصة، نظرا إلى أنها أنشئت لأسباب مبررة بالكامل. وفيما يتصل بالدروس التي يلقيها ممثل إسرائيل عند مخاطبته للأمم المتحدة، وهي أشياء قلّ ما يفعلها من أجل دفع عملية السلام إلى الأمام، قال إنها تثير تساؤلا، هو: أتراه لا يرغب في أن تعمل الأمم المتحدة في إطار الشرعية الدولية؟ فقد قابلت إسرائيل المبادرة السلمية، التي تقدم بها القادة العرب منذ وقت قريب، بتصعيد العنف، الذي تمثلت إحدى صوره في الهجوم على مخيم جنين. وأضاف المتحدث أن المجتمع الدولي لا يدين الإرهاب فحسب، بل ويدين احتلال أراضي الغير، فإسرائيل هي الوحيدة من بين أعضاء الأمم المتحدة التي تتبوأ مركز الدولة القائمة بالاحتلال. وقال المتحدث إن القضية الفلسطينية تشكل لب مشكلة الشرق الأوسط، التي يتمثل جوهرها بدورها في الاحتلال وعدم السماح للفلسطينيين بإقامة دولتهم الخاصة بهم. وهنا يبرز السؤال عن قطاع شبعا. فهو غير مشغول الآن لا بواسطة اللبنانيين ولا السوريين، بل تشغله إسرائيل. وتواصل إسرائيل احتلالها لهذه الأرض التي يملكها لبنان. ويسعى لبنان إلى تحقيق السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ومبادرة السلام العربية.

٤٠ - **السيد فلوح** (الجمهورية العربية السورية): تحدث ممارسا حق الرد فأشار إلى أن مئات ألوف الفلسطينيين المطرودين من وطنهم وجدوا المأوى في البلدان الشقيقة، بما في ذلك الجمهورية العربية السورية. وأضاف أن ممثل إسرائيل أعرب عن عدم مباركته لهذا الوجود الفلسطيني. بيد أنه ما لم يتمكن هؤلاء القوم من العودة إلى مساقط رؤوسهم، فإنه ليست لهم وجهة يقصدونها. وعلاوة على ذلك، فهم يملكون كامل الحق في الإعراب عن آرائهم، بما في ذلك من خلال مكاتبهم الإعلامية - وهذا تحديدا ما يدور الحديث عنه هنا. فإسرائيل لم تنسحب من جميع الأراضي التي تحتلها؛ وهي تحتل، كسابق عهدها، أراض سورية ولبنانية، على سبيل المثال. لذا يعتبر حديث ممثل إسرائيل عن السلام مثارا للضحك، إذ أن إسرائيل تتصدى لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى تحقيق تسوية عادلة وشاملة لمشكلة الشرق الأوسط، كما أن ردها على مبادرة السلام العربية تمثل في الإغارة على مدن الضفة الغربية.

٤١ - **السيد ويلكنسون** (أمين اللجنة): وجه الانتباه إلى ورود خطأ تقني في تقرير اللجنة الخاصة (A/57/207). إذ يتعين أن تحذف الإشارة إلى الوثيقة A/57/421/Add.1، من الفقرة ٢ في مذكرة الأمين العام المصاحبة (قائمة العناوين)، نظرا إلى أن تلك الوثيقة لا وجود لها. إذ يوجد فقط التقرير المرحلي (A/57/421).

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠.